مُصْطَلَح الحَسَنُ عِنْدَ المُنْتَجَبِ الهَمَذَانِيّ (٦٤٣هـ،١٢٤٥م) فِيْ كِتَابِهِ "الفَرِيْد فِيْ إعْرَابِ القُرْآنِ المَجِيْد"

أ.م.د. أنور راكان شلّال العَصِيْبي
كلية الامام الاعظم الجامعة
dr.anwer1983@gmail.com

THE TERM "ACCEPTABLE" OF AL-MUJTAAB AL-HAMADHANI (643 AH، 1245 AD) IN HIS BOOK "THE UNIQUE IN PARAPHRASING THE GLORIOUS QUR'AN

Asst.Prof. Anwar Rakan Shallal (Ph.D.)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خير مَا نتكلم ونكتب فيه حديثنا عن القران الكريم وعلومه، إذ هو الكتاب الذي أنزله الله تعالى الى سيدنا محمد ﷺ، وسيبقى خالدًا ما بقي الليل والنهار، فكان حبي للغة ورغبتي في خدمة القران الكريم، دافعًا وسببًا في انطلاقي ببحثي هذا، وكذلك عند كتابتي لرسالتي في الماجستير، واطروحة الدكتوراه مر علي كثير من الأحكام النحوية من الضعيف والكثير والحسن والشاذ والقليل والجيد وغيرها، واختلاف دلالة الأحكام التي يطلقها النحويون المتقدمون عن المتأخرين وكذلك علماء إعراب القران والقراءات وغيرهم، فكانت هذه الأفكار منطلقًا لبحثنا هذا.

أما سبب اختيار كتاب الفريد في إعراب القران المجيد للمنتجب الهمذاني أن الكتاب عَلِق في ذهني من أيام الدراسات العليا؛ لشمول الكتاب على أوسع مباحث علم إعراب القران؛ ولاتساع وكثرة الأوجه الإعرابية والمعاني الفريدة التي يسوقها المنتجب، فهذه الأسباب دعتني للاعتناء بهذا الكتاب وإقامة الدراسة عليه.

وبعد التوكل على الله شرعتُ في تقسيم البحث والكتابة فيه وقسمته إلى مبحثين ومقدمة وخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: المُنْتَجَب الهَمَذاني وحُكْم الحسن

وفيه مطلبان:

المطلب الاول: المنتجب الهمذاني

المطلب الثاني: حكم الحسن

المبحث الثاني: الأقوال والآراء التي حكم عليها المُنْتَجب بالحَسَن وقسمتها بحسب ورودها في كتاب الفريد.

والخاتمة والنتائج والتوصيات: ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه في بحثي. أما أهم المصادر التي اعتمدت عليها فهي كتب النحو العربي مثل: كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) وغيره، وكتب إعراب القران مثل: إعراب القران للنحاس (ت ٣٣٨هـ) والتبيان في اعراب القران للعكبري (ت ٦١٦هـ) وغيرهما، والتفاسير وأهما الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) والبحر المحيط لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) وغيرهما.

وبحثي الذي أعددته لا أدعي الكمال في ولا الاحاطة بكل دقائقه إلَّا أني بذلت جهدي وابتغيت رضا الله، فما كان من صواب وصحة فيه فمِن توفيق الله عز وجل لي، وما كان من زللٍ وخطأ فمن نفسي والشيطان، وابن ادم لا عصمة له فهو خطَّاء كثير الزلل، وأرجو من عملي هذا أن يكون في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

المُنْتَجَب الهَمَذاني وحُكْم الحَسَن

المطلب الأول: المنتجب الهمذاني

أولًا: اسمه ونشأته وحياته:

هو الإمام مُنْتَجَب الدِّين حسين بن أبي العز بن رشيد بن يعقوب(الحنبلي، ١٩٨٩، ٣٩٣/٧)، أبو يوسف الهمذاني المقرئ، نزيل دمشق(اليافعي،١٩٩٧، ٨٤/٤) وشيخ القراء النحوي، كان رأسًا في القراءات والعربية، صالحًا متواضعًا، صوفيًّا، قال الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) فيه: ((إمام كامل علامة))(ابن الجزري، ١٩٣٢، ٣١١/٢).

أمَّا ولادته فلم تذكر كتب التراجم شيئًا عن سنة ولادته ولا مكانها واكتفت بأن ذكرت أنَّهُ نزيل دمشق، ويظهر من نسبته إلى همذان أنه ولد بها، ولابد أنه تعلم فيها في بداية عمره ثمَّ انتقل من همذان إلى دمشق، فأخذ في دمشق عن شيوخها علمه، وكان شيخ الإقراء بالتربة الزنجيلية جوار دار الطعم بدمشق،(الداودي، د.ت، ٣٣٤/٢) ثم انتقل إلى مصر فعاد بعدها لدمشق فمات بها(ابن الجزري، ١٩٣٢،٣١٠/٢).

ثانيا: شيوخه وتلامذته ومصنفاته ووفاته

١- شيوخ الإمام المنتجب الهمذاني:

- غياث بن فارس بن مكي الضرير (ت ٦٠٥هـ)(الذهبي، ١٩٩٧، ٣٢٠).
- زيد بن الحسن بن زيد البغدادي ثم الدمشقي النحوي (ت ٦١٣هـ)(ابن العديم، د.ت، ٤٠١٢/٩).
- عمر بن محمد بن معمر المعروف بابن طبرزد (ت ٦٠٧هـ)(ابن المستوفي، ١٩٨٠، ١٥٩/١).

٢- أشهر تلامذته:

- محمد بن عبد الكريم بن علي المعروف بـ(النظام) أبو عبد الله التبريزي (ت ٦٨٤هـ)(الصفدي، ٢٠٠٠، ٣٢٣/٣).

– محمد بن محمد بن أبي عيسى يعرف بالصائن (ت٦٨٤هـ) (ابن الجزري، ١٩٣٢، ٣١١/٢) .

– عبد الولي بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي المؤدب (ت ٦٩٠هـ)(الذهبي، ٢٠٠٥، ١٥/ ٦٦٤) .

أمَّا تلامذته في طلب الحديث فكثرٌ ذكر الذَّهبي (ت ٧٤٨هـ) طائفة ممن سمع منه الحديث منهم: شرف الدين أحمد ابن الجوهري (ت ٦٤٣هـ)(ابن قطلوبغا، ٢٠١١، ١٣٨/٢)، وأحمد بن محمود الشيباني، وبدر الأتابكي الخادم.

أمَّا آثاره فهي ثلاثة: شَرْح المُفَصَّل للزمخشري في النحو، وشرح كبير على الشَّاطبية في القراءات وسَمَّاه 'الدرة الفريدة' وهو مَطبوع، والفَرِيد في إعراب القرآن المجيد وهو مطبوع ويدور بحثنا حوله.(السيوطي، د.ت، ٣٠٠/٢)

أمَّا وفاته فقد اتفقت جميع المصادر أنَّه توفي –رحمه الله– في الثَّالث عشر من ربيع الثاني أو السادس من ربيع الأول من سنة (٦٤٣هـ، أيلول ١٢٤٥م) (الذهبي، ١٩٩٧، ٣٤٣).

المطلب الثَّاني: حُكْمُ الحَسَن

يعد الحكم النحوي من النتائج الرئيسة التي خرجت من أصول السماع؛ لأنَّ الحُكم عملية لاحقة لجمع المادة اللغوية، وتفسر استقراء الفكر اللغوي العربي للمواد اللغوية، والقياس يتطلب المعرفة بحجم المادة اللغوية المسموعة والمنطوقة التي تؤدي فيما بعد إلى اصدار الحكم النحوي على القاعدة التي صيغت على النص المسموع.

فالأحكام النحوية: ستة، كما قالَ السُّيُوطي (ت٩١١هـ) ((الحُكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.

وموضوع بحثنا هنا عن الحسن وهو من الأحكام المقبولة، وضدها المرفوضة والممنوعة، فصار اطلاق الأحكام من مظاهر النقد اللغوي وهو تطور مبهر في تأريخ الدراسات النحوية واللغوية العربية، إذ يطلق اللغوي أو النحوي حكمًا تقويمًا على مسالة ما أو قضية لغوية بالرفض أو بالقبول أو التَّحسين، فأصحبت الأحكام والآراء النابعة من فكر العلماء المشتغلون باللغة والتي ذكروها في معرض كلامهم حول هذه المسائل ميدانًا

لدراسة آرائهم فيما بعد، فعندما يطلق سيبويه مثلا حكم التضعيف في مسالة ما تجد أن أغلب النحاة يسيرون خلفه في الحكم مع أنهم يستعملون الفاظا مترادفة أحيانًا فيستعلمون (القليل) و(المطروح) و(النادر) و(على ضعف) و(لا يجوز إلا في لغة شاذة) وغيرها من المصطلحات التي انتشرت وبخاصة بعد القرن الثاني الهجري.

ويعد كتاب (الفريد في إعراب القران المجيد) للمنتجب الهمذاني؛ لأنَّهُ من أوسع ما وصلنا من كتب إعراب القران ولكثرة ما رواه وساقه من شواهد شعرية ونثرية وما ذكره من قراءات وأوجه نحوية وبلاغية فامتلأ الكتاب بمسائل العربية وحججها وعللها، والتوجيهات التي ذكرها تظهر عقلية عظيمة لهذا العالم في التعامل مع النص القرآني فنجده ذاك العالم الذي يتذوق النص القرآني وقد أولع بالجانب اللغوي فلا نجد الإعراب وحده للمفردة القرآنية بل يبحر في القراءات الواردة فيها وأصل اللفظة واشتقاقها والتغيرات التي حدثت فيها من ادغام أو حذف أو غيرها، ثُمَّ يوجه المعنى أو المعاني الواردة ثُمَّ يسوق حكمه عليها من ناحية الضعف والقوة والحسن والقبح وغيرها(عبد الرحمن، ٢٠٠١، ٧).

والحَسَن: في اصطلاحِ النُّحاة ودارسي النَّحو العربي هو الذي تَمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتَّراكيب والدِّلالة فيلاحظ أنَّ هذا التعريف للحسن يقترب من الحَدِيث الحَسَن وهو عند المُحَدِّثين: ((الحَسَن: ما عُرِفَ مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء))(ابن الصلاح، ١٩٨٦، ٣٠).

وحُكْم الحَسَن يعدُّ من أحكام التقويم النوعي التي تدرج ضمن أحكام المقبول ونجد هذا الحكم قد تردد كثيرا على ألسنة النحاة، وقد تأثر هذا الحكم كثيرا بحدود علماء الفقه والأصول والحديث النبوي(الحميداوي، ٢٠٠٩، ٩٥).

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك، والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض)) (١٩٨٩، ٤٧) وعندما جاء ابن علَّان الفاسي (ت ١٠٥٧هـ) إلى قول السيوطي المُتقدم قال: ((وحسن وقبيح: أي: ما يجوز ويحسن، ويجوز ويقبح))(٢٠١١، ١٠٥) فالحَسَن كما ذكر العلماء هو نقيض القَبِيح، قالَ ابنُ دُريد (ت

٣٢١هـ) ((الْحسن ضد الْقبْح وَالْحسن ضد الْقَبِيح))(١٩٨٧، ٥٣٥/١) وزاد ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) فقال: ((وَقَالُوا حَسَّنت الشيءَ وقَبَّحْته: جَعَلْته حَسَناً أَو قَبِيحاً واسْتَحْسَنْته واسْتَقْبَحته: رَأَيْتُهُ حَسَنا وقَبِيحاً وَهَذَانِ الضِّدَّان يكونَانِ فِي الجوهَر والعَرَضْ كَقَوْلِهِم: فِعْل حَسَنٌ وقَبِيح وَقد أحْسَنَت وأَقْبَحْتَ: أَتَيْتَ بحَسَن أَو قَبِيح))(١٩٩٦، ٢٣٣/١) فهذه الأحكام الخمسة جاءت في ألفاظ لغوية تدور حول معايير المادة اللغوية والكمية والنوعية التي جاءت عن العرب، وهذه الأحكام قدحت في أذهان العلماء بخاصة أنها تقود إلى الحُكم العام والذي يجعل من هذه الأحكام الخمسة تؤدي الى ثلاثة هي: المنع والوجوب والجواز.

وقد شاعت مادة (حسن) ومشتقاتها من الأفعال والأسماء للتعبير عن هذا الحكم وجاءت بألفاظ كثيرة في كتب اللغة والنحو والتَّصريف وسنختار أنموذجات منها: (حسن)(ابن جني،٢٠٠٠، ١٤٩/١)(أحسن)(الانباري، ١٩٩٩، ١٥٤) (يحسن) (عربي حسن) وغيرها.

المَبحث الثاني

الأقوال والآراء التي حَكَم عليها المُنْتَجب بـ'الحَسَن'

لقد اختار المنتجب كثيرًا من الآراء والأقوال التي ساقها والتي تهدف إلى تقويم النُّصُوص اللغوية والظواهر الصوتية والتركيبية وغيرهما، وعملنا هنا يقتصر على الوقوف على حكم (الحَسَن) وجمع المسائل التي اطلق وحكم عليها المنتجب بهذا الحكم، ودراستها ونقد المسألة ومحاولة الوقوف على صحة المسألة والحكم ومدى دقة مصطلحات وأحكام المنتجب عند سوقه لهذه الأحكام، وكذلك قد يعرض أحيانًا أنَّ المنتجب يضيف إلى الحَسَن المصطلحات القريبة منه مثل الجَيّد والمقبول وغيرها.

١-مجيء استكانوا على وزن (افتعلوا)

قال الله تعالى: (وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) (ال عمران: ١٤٦) وساق المنتجب توجيهين لمعنى لفظة (استكانوا) فقال: ((وما استكانوا للعدو لما أصابهم في الجهاد. والاستكانة: الذلة والخضوع، وهو استفعلوا من الكون، وأصله: استكْوَنُوا، فَأُعِلَّ، وقيل: هو افتعلوا من السكون، إلّا أنه أُشبعتْ فتحةُ الكافِ فنشأت الألف.

وهذا قولٌ حَسَنٌ قوي من جهة المعنى، لكن ضعيف من جهة التصريف، وذلك أن هذا الفعل في جميع تصاريفه تَثْبُتُ عينُهُ، تقول: استكان يستكين استكانة، فهو مستكين ومستكان له، والإشباع لا يكون على هذا الحد، فاعرف))(الهمذاني، ٢٠٠٦، ١٤٦/٢) وسنحلل قول المنجب بعد أن نقف على أقوال ومذاهب العلماء في هذه المسألة، إذ ذهبوا في تخريج هذه اللفظة أي: استكانوا ودلالاتها هنا ومعناها إلى أربعة مذاهب:

الأول: منهم من اكتفى بإيراد القولين وذكروا أن أصحاب القول الثاني أي: ان استكانوا على وزن افتعلوا هم طائفة من النحاة ولم يضعفوا هذا الرأي وسكتوا ومنهم ابن عطية (ت ٥٤٦هـ)(ينظر ابن عطية، ١٩٩٣، ٥٥٠/١).

الثاني: ومنهم من اختار القول الأول من غير قدح في الأول بعد ذكره لهما، ومنهم الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في أحد قوليه(ينظر الازهري، ٢٠٠١، ٢٠٤/١٠).

الثالث: مَنْ ضعف هذا القول مثل أبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ)(٢٠٠٠، ٥٧٧/٧)، ونقل أبو حيَّان القولين في بعض مصنفاته من غير أن يضعف الثاني(١٩٨٣، ٢٧٢).

الرابع: ومنهم من رجح هذا القول واختاره كالقرطبي (ت ٦٧١هـ)(٢٠٠٣، ٢٣٠/٤) ووافقه السمين الحلبي(١٩٩٦، ٢٠٩/٢) (ت ٧٥٦هـ)، وعدَّ ابن القطاع (ت ٥١٥هـ)(١٩٨٣، ١٧٧/٢) هذا من الكثير في كلام العرب.

والذي يعنينا من هذا الخلاف هو قول المنتجب واطلاقه حكم الحَسَن القوي على مجي استكان على وزن افتعل فأعل وهو من السكون، فاهتمامه بجانب المعنى له دور كبير في رفد الجملة العربية واللفظة المفردة بمزيد من الدلالات التي خفيت على كثير من العلماء، ومع هذا فلحظه يضعف القول من جهة التصريف مع إقراره بجودته من ناحية المعنى، وهذه التفاتة جميلة ونكتة طريفة قلَّما تأتي على قلم عالم.

وكذلك مِمَّا يشهد للمنتجب أنَّهُ رَجَّح اختيار استكان على وزن استفعل فعلَّله تصريفيًا بقوله: ((ذلك أنَّ هذا الفعل في جميع تصاريفه تَثْبُتُ عينُهُ، تقول: استكان يستكين استكانة، فهو مستكين ومستكان له، والإشباع لا يكون على هذا الحد، فاعرفه))(٢٠٠٦، ١٤٦/٣) واختيار المنتجب هو اختيار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)(١٩٨٧،

١١٥) وظاهر كلام ابن جني(ينظر ج.ت، ٣٢٧/٣) موافقته، وجعله ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) من الشاذ(ينظر١٩٩٥، ٦٢).

يظهرَ مِمَّا سبق أنَّ المنتجب قد اهتم بالمعنى، وأولى له أهمية كبيرة، وهذه بذاتها نقطة تحسبُ له وعرضه للوجهين مع إضعافه للوجه الثاني وجعله مقبول من ناحية المعنى تظهر عقلية نحوية وتصريفية ودلالية فذة، وأمَّا حكمه الذي اطلقه على مجي استكانوا بمعنى السكون على وزن (افتعلوا) فإنَّهُ حكم دقيق ساقه بعد تبصّرٍ للمسألة.

٢-قال تعالى: ((لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)) (ال عمران: ١٦٢) اختلف العلماء في إعراب كلمة (المقيمين) في هذه الآية الكريمة على وجوه كثيرة منها:

الأول: أنَّه نصب على المدح أي: اضمار فعل يقدره العلماء: أمدح أو أعني وهذا مذهب البصريين(سيبويه، ١٩٨٨، ٦٣/٢)، وانشد عليه سيبويه (ت ١٨٠هـ):

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَـــــرَكٍ والطّيّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

قال النَّحاس(ت ٣٣٨هـ): ((هذا أصح ما قِيل في المقيمين))(١٩٨٨، ٥٠٥/١).

الثَّاني: في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام وهذا قول الكسائي (ت ١٨٩هـ)(الفراء، ٢٠٠٥، ١٠٧/١).

الثالث: أنْ يكون معطوفًا على الضَّمير في (منهم) والتقدير: ولكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة(الطبري، ٢٠٠٠، ٣٩٧/٩).

الرابع: أن يكون عطفًا على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك(الانباري، ٢٠٠٣، ٣٧٩/٢).

الخامس: أن يكون معطوفا على الكاف في أولئك أي: ما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة(ابو حيان، ٢٠٠١، ١٣٥/٤).

السادس: أن يكون والمقيمين عطفا على قبلك ويكون المعنى ومن قبل المقيمين ثم أقام المقيمين مقام قبل كما قال وسئل القرية(النحاس، ١٩٨٨، ٥٠٥/١).

وذكر المنتجب بعض هذه الأوجه وقال في أحدها: ((وقيل: هو عطف على الكاف في قوله: (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) أي: يؤمنون بالذي أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وهذا وجه حسن من جهة المعنى، لكن ضعيف من جهة الإعراب؛ لما ذكرت فيما سلف من الكتاب أن عطف الظاهر على المضمر المجرور لا يجوز عند أهل البصرة إلّا بإعادة الجار))(الهمذاني، ٢٠٠٦، ٣٧٧/٢).

فأمَّا ما قاله المنتجب من حسن وجه التَّقدير من ناحية المعنى فهو سليم يتوافق مع التخريجات السياقية للآية الكريمة، وأمَّا ذكره لضعف الإعراب من جهة الصناعة فهو صواب ونَصَّ عليه العلماء؛ لأنَّهم منعوا عطف مظهر على مضمر مخفوض، والتَّخريجات (الثالث والرابع والخامس) جاءت على هذا الوجه فحكم فضعفه، قال الزجاج: (ت٣١١هـ): ((وهذا عند النحويين رَدِيء، أعني العطف على الهاء والميم؛ لأنَّهُ لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلَّا في شعْرٍ))(الزجاج، ١٩٨٨، ١٣١/٢).

فالمنتجب قد لمحَ ضَعف هذا الوجه ورجَّح قول سيبويه أي: النصب على المدح أضعف الأوجه الأخرى؛ لأنَّها لم تقبل عند البصريين وهي آراء كوفية فهو بصري النَّزعة، وبخاصة في هذه المسالة فنلحظه يمدح سيبويه والبصريين وينتصر لقولهم بقوله: ((والمختار الوجه الأول، لما للقوم في النَّصب على الاختصاص والمدح من الانحراف والميل، ولسلامته من الطعن والرد، ولكونه قول صاحب الكتاب، والقول ما قالت حَذام))(٢٠٠٦، ٣٧٨/٢).

إلَّا أنَّهُ لم يغفل جانب المعنى ولم يطرحه بل راه حسنًا ومقبولًا ومع قبوله لم يقدمه على الجانب الإعرابي والتركيبي، فنراه يقدم أقيسة البصريين على حسن المعاني، وكذلك عندما رأى أنَّ الجمهور نحاة ومفسرين يرجحون النصب على المدح والتعظيم لم يرغب الحياد عنهم ورأى أنَّ غيره من الأقوال يقبله المعنى إلَّا أنَّهُ لا يتوافق مع التركيب العربي المطرد المبني على الكثير السَّماع والقياس الصحيح، فاطلق حكم الحسن على المعنى والتخريج لأقوال الكوفيين إلَّا أنَّهُ أضعف جانب التوجيه الإعرابي لهم فلم يوافقهم إلَّا بشطر كلامهم وهو المعنى.

٣-حذف الفاء من جواب الشرط، ذكر المنتجب الهمذاني تخريجا لقوله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) (الأنعام: ١٢١) فقال: ((وقوله: {إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} في موضع جواب الشرط وهو {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ} على إرادة الفاء، أي: فإنكم، والذي حسَّنَ حذفَها كونُ الشرط بلفظ الماضي))(٢٠٠٦، ٦٨٤/٢).

وهذا الذي ذكره المنتجب لم يسر مع قواعد النحويين إذ عُدَّ من الضَّرائر وقد غلط من عده من حذف الفاء؛ لأنَّ القران لا يحمل على الضرورة فالضرورة موضعها الشعر، والقول الذي قاله المنتجب سبقه به الفَرَّاء والمُبَرِّد والحوفي ومكي وأبو البقاء العكبري والبيضاوي وابن مالك الأندلسي ومن المحدثين الطاهر بن عاشور(ت ١٩٧٣م)(ينظر١٩٩٧، ٤٢/٨) وغيرهم من العلماء وعليه كثير من أهل التفسير، قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): (((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا) فِي مذهب جزاء، كقولك: إن من عمل صالِحًا فإنّا لا نضيع أجره... فتضمّن الفاء فِي قوله (فإنّا) والقاؤها جائز. وهو أحبُّ الوجوه إليّ))(د.ت، ١٤٠/٢) أمَّا مكي (ت٤٣٧هـ) فقد صَرَّح بحسن هذا الحذف مستعملًا هذا الحكم؛ فقال: ((وَحسن ذَلِك؛ لِأَن مَا لم تعْمل فِي اللَّفْظ شَيْئا لِأَنَّهَا دخلت على لفظ الْمَاضِي))(١٩٨٥، ٦٤٦/٢) وقال أبو حَيَّان: ((زعم الحوفي (ت ٤٣٠هـ) أنه "إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ" على حذف الفاء أي: فإنكم وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن))(٢٠٠١، ٢١٥/٤).

وكذلك فعل العكبري (ت ٦١٦هـ)(د.ت، ٢٥٥/١) فقد ذهب إلى حذف الفاء، وخالفه وردَّ عليه السَّمِين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) فلم يوافق القائلين بالحذف ونقدهم فقال: ((فليس هذا مِمَّا حُذِفَتْ منه فاءُ الجزاء البتَةَ، وكيف يَدَّعي ذلك ويُسَوِّيه بالبيت المذكور وهو لا يجوز إلَّا في ضرورة))(د.ت، ١٤٦/٣).

ولاحظنا أيضا أن بعض المفسرين اللاحقين للمنتجب قد وافق المنتجب في عبارته ورأيه، فالبيضاوي (ت٦٨٥هـ) يقول عن هذه الآية الكريمة: ((إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ فإن من ترك طاعة الله تعالى إلى طاعة غيره واتبعه في دينه فقد أشرك، وإنما حسن حذف الفاء فيه؛ لأن الشرط بلفظ الماضي))(١٩٩٨، ١٨٠/٢).

وهناك من النحويين من قال بجواز كون الشرط إذا كان مضافا يحسن في جوابه التجريد عن الفاء؛ لأن تأثير الشرط الماضي في جزائه ضعيف، فكما جاز رفع الجزاء وهو مضارع، إذا كان شرطه ماضيًا، كذلك جازَ كونه جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، وهذا قد أجازه بعض النُّحاة منهم المبرد (ت٢٨٥هـ) وابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)(ينظر ١٩٨٥، ١٩٢)، ونقل عن المبرد (ت٢٨٥هـ) أنه مع سيبويه (ت١٨٠هـ) وجمهور البصريين بعدم جواز حذف الفاء إلَّا في الشِّعر فيكون ضرورة حذفها وفي غير الشعر لا يجوز، ونقل عنه أيضًا أنَّه مع حذف الفاء في غير الضرورة كما هو مذهب المنتجب(٢٠٠٨، ٢٨٣/٣).

فيتحصل ممَّا تقدَّم أنَّ حكم الحسن الذي ساقه المنتجب الهمذاني لقوله تعالى (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) على حذف الفاء والتقدير: فإنكم وهو قول لكثير من العلماء، وخرجه غيرهم على أن الجواب محذوف و(إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف التقدير: والله إنْ أطعتموهم لقوله: وإنْ لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وقوله: وإنْ لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن وأكثر ما يستعمل هذا التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على إن الشرطية.

فحكم الحَسَن لا يمكن اطراحه؛ لأنَّه لم يدعيه أو يبتدعه المنتجب بل سبق به وتابعه اخرون باطلاقه وهو مذهب لكثير من العلماء، ورَدَّه كثير منهم أيضًا بداعي الضرورة والقرآن الكريم لا يحتمل الضرائر، ورد بعض المتأخرين الضرورة بمجيء شواهد نثرية كثيرة عليه.

٤-الاشمام في قوله تعالى (إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ) (الاعراف، ١٥٦) وهذه المسالة تجمع بين القراءة القرآنية والمعنى مع التوجيه النحوي والصرفي فقد قرأ الجمهور الفعل (هُدنا) بضم الهاء ومعناه: تبنا إليك، والقراءة الثانية بكسر الهاء (هِدنا) أي: ملنا يقال: هاد يهيد ويهود إذا رجع وتحرك،(الرازي، ١٩٩٩، ١٥١٧/٥) قال الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ((وذلك أنهم كانوا يتحركون عند قراءة التوراة فلزمهم هذا الاسم))(١٩٩٤، ١٤٩/١) وتنسب هذه القراءة إلى أبي وجرة السعدي(ت١٣٠هـ) وزيد بن علي (ت١٢٢هـ)،(ابن جني، ١٩٩٩، ٢٦٠/١) والذي يعنينا هنا هو القراءة والتي تحدث عنها المنتجب بقوله: ((وقرئ: (إنا

هِدنا) بكسر الهاء، من هدت الشيء أهيده هيدًا: إذا حركته وأَملته(ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤/٤١١).

ويحتمل أنْ يكونَ مبنيًّا للفاعل، ومفعوله محذوف تقديره: حركنا أنفسنا، أو أملناها إليك. وأن يكون مبنيًّا للمفعول، أي: حُرِّكنا، أو أُمِلنا إليك، كقولك: بِعت يا زيدُ، وبُعت يا عبدُ، فالأول مبني للفاعل والمفعول محذوف، والثاني مبني للمفعول، تريد أنه مبيع، فاللفظ واحد كما ترى والحكم مختلف، ونحو هذا إذا بنيته للمفعول جاز لك فيه وجهان آخران:

أحدهما: الإشمام، وهو أن تُقرب الكسرة من الضمة وهو حسن جيد؛ لأنَّه يفيد فصلًا بين الفاعل والمفعول ويكشف لبسًا، والثاني: الضم الصريح، نحو: بِعت يا عبدُ، وبُعت يا عبدُ))(الهمذاني، ٢٠٠٦، ٣/١٤٣).

والذي قاله المنتجب من جواز الاشمام قد قال به كثير من العلماء وصرحوا به، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ((وقرأ أبو وجرة السعدي: هدنا إليك، بكسر الهاء... ويجوز: عدت بالإشمام))(د.ت، ٢/١٦٥). وكذلك خرج كثير من العلماء القراءة التي ساقها المنتجب فنجد ابن جني (ت٣٩٢هـ، ١٠٠٢م) قد سبق المنتجب فذكرها ايضا واحتج لها بشواهد من الشعر العربي فقال: ((وأما "هِدْنا" بكسر الهاء في هذه القراءة فمعناه انجذبنا وتحركنا، يقال: هادَني يهيدُني هيْدًا؛ أي: جذبني وحركني، فكأنه قال: إنا هِدْنا أنفسنا إليك، وحركناها نحو طاعتك(ابن منظور، ١٩٩٤، ٣/٤٣٩).

قال:أَلِمَّا عليها فانعَيانِيَ وانظرا أينصتها أم لا يُهيِّدُها ذِكْري

أي: أم لا يهيجها ويهزها ذكري، ومنه قولهم في زجر الإبل: هِيد؛ أي: أسرعي. قال ذو الرمة:

إذا حداهن بهيدٍ هِيدِ صفحْن للأزرار بالخدود))(ابن جني، ١٩٩٩، ١/٢٦٠).

فحكم الحسن الذي ساقه المنتجب له أصول في التراث اللغوي العربي، إذ صرَّح بعض العلماء أنَّ الاشمام يجلو اللبس في الافعال التي يشكل فيها الفاعل والمفعول قال ابن جني ((والتاء في (بِعْتُ) قد يجوز أن تكون فاعلة، كما يجوز أن تكون مفعولة، فيحتاج معها إلى الإشمام الذي عنه يقع الفصل بين الفاعل والمفعول))(١٩٥٤، ٢٥٤).

٥-(وهَنَ) و(وَهِنَ) قال تعالى: ((ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ)) (الانفال: ١١٨) اختلف القراء في قراءة (وهنوا) فقرأ الجمهور بفتح الهاء، وقرأ الأعمش (ت١٤٨هـ) والحسن (ت ١١٠هـ) وأبو السمال (ت١٦٠هـ) وهنوا بكسر الهاء، وقرأ عكرمة (ت١٠٥هـ) وأبو السمال أيضا وهنوا بإسكان الهاء(ابن جني، ١٩٩٩، ١/١٧٤).

وهاتان لغتان، الأولى: (وَهَنَ يَهِنُ وَهْناً ووَهَناً، والثانية: وهِنَ يَوْهَن وَهْناً ووَهَناً، وفيه لغة ثالثة رواها أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) وهي: وهِنَ يهِن قال الفارسي (ت٣٧٧هـ): ((وزعم أبو عثمان (ت٢٤٧هـ) أن أبا زيد قال: سمعت من الأعراب من يقرأ: فما وَهِنُوا لما أصابهم في سبيل الله))(١٩٩٣، ٤/ ١٢٧) وهي التي رواها الفارسي ورجحها على الثانية بل ذكر أنَّه لم يسمع الثانية: (يَوْهَن) فيما ينقل عنه ابن سيده (ت٤٥٨هـ) اذ قال الأخير: ((وَقد قرئَ فَمَا وَهِنُوا والمستقبلُ يَهِنُ فَهُوَ من هَذَا البابِ إِذْ لم نَسْمَعْ يَوْهَن فَأَما قَوْلهم: إِذا عَزَّ أَخوكَ فَهِنْ. فَهُوَ من هانَ يَهينُ يُقَال هانَ الرجلُ يَهينُ مثلُ لانَ يَلينُ يَرويه عَن الزَّجَّاج وَلَا يكون من وَهِنَ يَهِن لِأَن هَذَا إِنَّمَا هُوَ ضعفٌ وضدُّه القُوَّة وَلَيْسَ ضِدُّ اللِّين القُوَّة إِنَّمَا ضِدُّه الصَّلابة فَكَذَلِك عَزَّ اشتدَّ وصَلُبَ وَلَو كَانَ عَزَّ قَوِيَ وَكَانَ فِي الْكَلَام مَوْجُودا لقلنا إِن هِنْ من وَهِنَ يَهِن))(١٩٩٦، ٤/٣٠٢).

ونسبت قراءة الكسر في الهاء من (وهِنوا) إلى أبي السمال قعنب العدوي، ونسبها ابن جني(١٩٩٦، ١/١٧٤) إلى الحسن، فظهر مِمَّا سبق أن المنتجب الهمذاني استعمل حكم الحسن في ذكره اللغتين للفعل (وهَنَ ووهِنَ) وهو صواب فيما ذكره وقد ذكره قبله علماء أجلاء منهم أبو زيد الأنصاري والفارسي؛ لأنَّ اللغتين بمعنى واحدٍ وجاءتا على بابين صرفيين مختلفين.

٦- القول في قوله تعالى: ((بَرَآءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ فَسِيحُواْ فِي الأٌ رْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِى الْكَافِرِينَ)) (التوبة، ١).

اختلف العلماء في إعراب لفظة (براءةٌ) بالرفع على قولين: الأول أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي)، والثاني: مبتدأ وخبره (إلى الذين عاهدتم) وجاز الابتداء بالنكرة لتخصيصها بالصفة (من الله)(الزجاج، ١٩٨٨، ٢/٤٢٨).

وقرئ بالنصب (براءةً)وهي قراءة عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) على اضمار فعل أي: اسمعوا براءة او على اضمار (التزموا براءة) وهذان القولان قد ذكرهما المنتجب الهمذاني وعندما ذكر الوجه الثاني اردف قائلًا: ((وقرئ: (براءةً) بالنصب على إضمار فعل، أي: اسمعوا براءة، وهو حسن لما فيه من معنى الإغراء والحض على ذلك))(٢٠٠٦، ٢٣٤/٣) وهو توجيه جيد للنصب في براءة فلا يمكن أن تحمل إلَّا على ذلك الحكم المقبول الجائز وكذلك؛ لأنَّ براءة مصدر والمصادر تنتصب وهو توجيه يتلاءم مع الإعراب.

٧- قوله تعالى: ((إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ))(التوبة، ٢٨) اتفق العلماء على أنَّ لفظة (نَجَسٌ) مصدر من الفعل: نَجِسَ الشيء بالكسر يَنْجَسُ نَجَسا (ابن منظور، ١٩٩٤، ٤٣٥٢/٦)، والذي نهتم به من تعريف لفظة النجس هو الجانب المعنوي؛ إذ علق المنتجب الهمذاني واطلق حكم الحسن عند حديثه عن دلالات هذه اللفظة فقال: ((قوله عز وجل: {إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ} بفتح الجيم مصدر قولك: نَجِسَ الشيءُ يَنْجَسُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نَجَسًا فهو نَجِس كفَذِرَ يقذَرُ قَذَرًا فهو قَذِرٌ، وهو ضد النظافة، جُعلوا نفس النجاسة، كأنهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها، أو على تأويل حذف المضاف، أي: ذوو نجس، وكلا الوجهين حسن شائع في كلام القوم))(٢٠٠٦، ٣٥٣/٣) وكلا القولين يصحان في لفظة نجس التي وصف الله عز وجل المشركين؛ لأنَّ النجاسة إذا كانت حقيقية فيكونون ذو نجاسة؛ لأنَّهم لا يغتسلون عند الجنابة ومن قذارتهم وعدم طهارتهم وصفهم رب العزة بذلك وهو وجه مقبول عند النحاة، والوجه الثاني: أنهم نجسٌ حقيقي أي بالمصدر (نَجَسٌ) كأنهم النجاسة بعينها التي ضد النظافة وهذا الوجه أيضا هو وجه صحيح، وجعله الزمخشري من المجاز(١٩٩٨، ٢٥١/٢)، ومنهم من فسر النجس هنا بالجنابة وهو منقول عن قتادة التابعي (ت١١٨هـ)(الطبري، ٢٠٠٠، ١٩١/١٤)، ونقل عن ابن عباس (ت ٦٨هـ) أن المقصود بالنجس هنا: الكلب والخنزير وهو مروي عن ابن عباس الصحابي الجليل، ونقل عنه أيضًا: يريد لا يغتسلون من الجنابة، ولا يتوضؤون لله تعالى، ولا يصلون لله(الواحدي، ٢٠١٠، ٤٨٨/٢)، وهذا هو القول الثاني الذي ساقه المنتجب، ومنهم من قال إنَّ

المقصود بالنجس هنا: القذر والرجس(السمرقندي، د.ت، ٥١/٢)،وَقِيلَ: خَبِيثٌ. وتأويل المنتجب الثاني أي: على حذف المضاف والتقدير: ذوو نجس قد نص عليه الزمخشري(د.ت، ٢/ ٢٤٨) وهذا قول البصريين انهم اذا نعتوا بالمصدر يكون على تقدير مضاف يقال: (جاء رجل عدل) أي: ذو عدلٍ.

فظهر من الآراء السابقة أنَّ المنتجب الهمذاني لم يجانب الصواب في تحسينه للقولين في معنى النجس؛ لأنَّ العلماء نصوا عليهما وذكروا آراء أخرى وهو قد اعرض عن الآراء الفرعية التي لا تتلاءم مع المعنى العام واختصر الأقوال بذكره لقولين فقط ذاكرا أنَّ كلاهما حسن ونراه يمضي قدما في ترجيحه تحسين القولين بقوله: ((وإنما كان المشركون نجسًا، لأنَّ معهم الشرك الذي يجري مجرى القذر في أنَّه يجب أنْ يتجنب، فسموا باسمه، ولأنَّهم لا يتطهرون ولا يغتسلون، ولا يجتنبون النجاسات، فهي ملابِسةٌ لهم))(٢٠٠٦، ٣/ ٢٥٢).

٨- وقوله: {وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا} (التوبة، ١٢٠) اختلف العلماء في إعراب لفظة (موطئا) فقيل: يحتمل أن يكون مفعولا به بمعنى: ولا يدوسون مكانًا من أمكنة الكفار، ويحتمل أن يكون ظرفا بمعنى: ولا يضعون أقدامهم في موضع، وأن يكون مصدرا(الانصاري، ٢٠٠١، ٣١٤).

ونقل المنتجب الهمذاني هذه الآراء وحَسَّن القول الأخير فقال: ((موطئًا) هنا يحتمل أن يكون مفعولًا به بمعنى: ولا يدوسون مكانًا من أمكنة الكفار بحوافر خيولهم وأخفاف رواحلهم وأرجلهم.

وأن يكون ظرفًا بمعنى: ولا يضعون أقدامهم في موضع يغضب الكفار وضع القدم فيه، وذلك بأن يدخلوا ديارهم وأماكنهم، والموطئ: موضع وطء القدم.

وأن يكون مصدرًا كالموعد والمورد، وهو حسن هنا ليوافق ما قبله من المصادر))(٢٠٠٦، ٣/٣٣٤).

فظهر من هذا أن (موطئ) على وزن (مَفْعِل) وهنا يصلح أنْ يعرب مصدرًا أو اسم مكان أو مفعول به كما ذكر المنتجب حكمه الحسن على جعله مصدرًا وجه مقبول ومذهب صحيح موافقة لما قبله من المصادر، فالقران الكريم أحيانًا يوافق ما قبله في

التركيب والمعنى، وهو أظهر؛ لأنَّ فاعل (يَغِيظُ) يعودُ عليه من غير تأويل، بخلاف كونه مكاناً، فإنَّهُ يعُودُ على المصدر، وهو الوطْءُ، الدالُّ عليه مكان المُوطِىءُ.

٩- قوله تعالى: {وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ} (التوبة، ١٢٩) قرئت كلمة (العظيم) قراءتين الاولى قراءة الجمهور وهي القراءة المتواترة بجر العظيم على أنه نعت للعرش، وقرأ ابن محيصن (ت ١٢٣هـ) بجر العظيم وهذا على أنَّ (العظيم) مرفوع على أنَّه نعت لرب المرفوع(الثعلبي، ٢٠٠٢، ١١٥/٥).

فظهر مِمَّا سبق صواب قول المنتجب في اطلاقه حكم الحسن على القراءتين وعلى المعنيين مع ذكره أن القراءة الأولى هي قراءة الجمهور المتواترة، ومن أدبه مع كلام الله تعالى أنَّه قال في نهاية التوجيه: ((والله تعالى أعلم بكتابه))(٢٠٠٦، ٣٤١/٣).

١٠- إعراب (عطاء) في قوله تعالى: ((وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّماواتُ وَالْأَرْضُ إِلاَّ ما شاءَ رَبُّكَ عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ)) (هود، ١٠٨).

ذكر جمهور العلماء أنَّ كلمة (عطاء) تعرب في هذه الآية منصوبة على المصدرية، فهي اسم مصدر من الفعل الرباعي (أعطى) ومصدره الصريح (إعطاء) واسم المصدر منه (عطاء) فهو يشبه قوله تعالى {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} (نوح، ١٧) وسنذكر الآن توجيه المنتجب لإعراب كلمة (عطاء) فقال: ((وقوله: {عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ} انتصاب قوله: {عَطَاءً} على المصدر دلَّ على فعله ما قبله، وهو قوله: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ .... } الآية، كأنه قيل: أعطاهم الله ذلك إعطاء، فحذف الزائد منه وهو الهمزة، كما حذف من قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} على أحد الوجهين.

وقوله: وَبعد عَطَائِكَ المِائَة الرِّتاعَا

وهو مصدر مؤكد كالذي في قولك: ضربت زيدًا ضربًا، ولا يجوز أن يكون مفعولًا به، وهو أن يكون بمعنى المُعطَي، كما زعم بعضهم لوجهين:

أحدهما: أن الفعل المقدر قد استوفى مفعوليه المذكورين آنفًا.

والثاني: خلو الكلام من التأكيد، والتأكيد هنا حَسَنٌ لائق، لا بل لازم واجب))(٢٠٠٦، ٥٢٤/٣).

فظهر أنَّهُ وجه لفظة (عطاء) أنه اسم مصدر(النحاس، ١٩٨٨، ١٨٤/٢) بدليل أنه ذكر حذف الهمزة، وكذلك رَدٌّ على مَنْ أعربها مفعولًا به بوجهين، وكذلك حسَّن القول بالمصدرية معللًا ذلك بأنه لم يسبق بتوكيد حتى لا يجتمع توكيدان في الجملة فكان إعرابه على المصدرية أدعى وأحسن بل هو واجب كما ذكر كي تؤكد الجملة؛ لأنَّ المصدر أحد طرائق التوكيد، فعطاء نصب على المصدر المؤكد من معنى الجملة قبله؛ لأنَّ قوله ففي الجنة خالدين فيها يقتضي إعطاء وإنعامًا وتكريمًا.

وقد اعترض المنتجب على العكبري (ت ٦١٦هـ) مصرحًا أنَّ لفظة (عطاء) تصلح للمفعولية فقال: (((عَطَاءً) : اسْمُ مَصْدَرٍ ; أَيْ إِعْطَاءً لِذَلِكَ; وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ; لِأَنَّ الْعَطَاءَ بِمَعْنَى الْمُعْطَى))(د.ت، ٧١٥/٢).

١١- قال تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) (هود، ١١١) اختلف العلماء في قراءة صدر هذه الآية الكريمة اختلافا كثيرًا وترتب على هذا الاختلاف اختلاف أعاريب الآية الكريمة وتوجيهها، فتباينت المعاني بين قراءة وأخرى بحسب القراءة ومطابقتها لمقاييس كلام العرب وسماعهم، والقراءات الواردة فيها كثيرة منا ما قرأ به الكسائي (ت١٨٩هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) ويعقوب (ت٢٠٥هـ) وخلف (ت٢٢٩هـ) في اختياره: (وإنّ كلّا لما) بتشديد النون وتخفيف الميم من لَمَّا، وقرأ ابن كثير(ت١٢٠هـ) ونافع (ت١٦٩هـ) بتخفيفهما، وقرأ حمزة (ت١٥٦هـ) بتشديدهما، وكذلك حفص (ت ١٨٠هـ) عن عاصم (ت١٢٧هـ) وقرأ عاصم- في رواية أبي بكر (ت ١٩٣هـ)- بتخفيف (إنْ) وتشديد الميم من (لمّا) وقرأ الزهري (ت١٢٤هـ) وسليمان بن أرقم (ت١٧٠هـ): (وإن كلّا لمّا) بتشديد الميم وتنوينها.

وقرأ الحسن (ت١١٠هـ) بخلاف: (وإن كلّ لما) بتخفيف (إن) ورفع (كلّ) وشد (لمّا) وكذلك قرأ أبان بن تغلب (ت١٤١هـ) إلَّا أنَّهُ خَفَّف (لما) وفي مصحف أُبَيّ (ت٣٠هـ) وابن مسعود (ت٣٢هـ) (وإن كل إلا ليوفينهم) وهي قراءة الأعمش (ت١٤٨هـ).

والذي يعنينا في هذه القراءات هي قراءة الزهري وسليمان بن أرقم إذ قرأا ((وإنْ كُلًّا لَمَّا)) بتشديد الميم من (لمَّا) وتنوينها أي: جميعًا وهو مثل قوله تعالى: ((وتأكلون التراث أكلًا لَمًّا) فقال المنتجب الهمذاني في هذه القراءة وتأويلها: ((وقيل: إن (لَمَّا) هنا مصدر

لَمَّ يَلُمُّ لَمًّا، إذا جمع، كالذي في قوله عزَّ وجلَّ: (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا)، أي: جامعًا لأجزاء المأكول، لكن أجرى الوصل مجرى الوقف، تعضده قراءة من قرأ: (وأن كُلًّا لَمًّا) بالتنوين، وهما الزهري، وسليمان بن أرقم على معنى وإنّ كُلًّا ملومين، بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنَّ كلًا جميعًا، كقوله: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}

ولا يجوز انتصابه على الحال من ضمير المفعول في (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) كما زعم بعضهم؛ لأنَّ لام القسم تمنع ذلك، وهذا أيضًا قولٌ حسن من جهة المعنى ومن جهة العربية، لأنَّ إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ في كلام القوم نظمهم ونثرهم، وبذلك قرأ جماعة من القراء في الكتاب العزيز، وشهرته تغني عن ذكره))(المنتجب، ٢٠٠٦، ٣/ ٥٢٦-٥٢٧).

فأراد المنتجب أنْ يَرُدَّ على من أعرب لفظة (لمًّا) بالتشديد والتنوين- على الحال وجعله ضعيفًا فاعترض عليهم المنتجب مع إثباته لهذه القراءة فرد على القائلين بأنَّها تعرب حالًا من الضمير في (ليوفينهم) بما سبق ذكره قبل قليل بأنَّ لام القسم تمنع هذا الإعراب، والصحيح أنَّها تعرب صفة لـ(كلا) وهو وصف بالمصدر وقدروا (كُل) مضافا إلى نَكِرة حتَّى يصح الوصف بالنكرة(الخطيب، ٢٠٠٢، ١٥٠/٤)، والذي ذهب إليه المنتجب هو قول قديم تعود جذوره إلى الكسائي (ت١٨٩هـ) وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ،٨٣٩م)(النحاس، ١٩٨٨، ١٨٦/٢) وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وقاله ابن جني(١٩٩٩، ٣٢٨/١) .

فتكون (لمًّا) من لممت الشيء ألمُه لَمًّا إذا جَمعْتُه(الزجاج، ١٩٨٨، ٨٢/٣)، وقد ضعف العكبري (ت٦١٦هـ)(د.ت، ٧١٦/٢) أيضًا إعراب الحال لـ(لما) المشددة المنونة.

فنستلخص مِمَّا سبق أنَّ المنتجب قد وافق الصَّواب في ذكره أنَّ (كلا) لا تنتصب على الحال من (ليوفينهم)؛ لأنَّ القسم يمنع ذلك فذكر أنَّ هذا القول حسنٌ من جهة المعنى والعربية وقد اعتمد على قواعد العربية في تضعيفه هذا الاعراب، فالقول ما قاله المنتجب وحسن اطلاقه حكم الحسن على ذلك.

١٢- قال تعالى: ((وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)) (يوسف: ١٨) اختلف العلماء في إعراب لفظة (كذبٍ) المجرورة على أقوال نقل المنتجب ثلاثة منها فقال: ((وكَذِبٍ: صفة (لدم) أي: بدم ذي كذب، فحذف المضاف، أو وصف بالمصدر مبالغة،

كأنه نفس الكذب وعينه، وكلا الوجهين حسن شائع في كلام القوم. وقيل: بدم مكذوب فيه، تسمية للمفعول بالمصدر كخَلْقِ الله، وصَيْدِ الصائدِ))(٢٠٠٦، ٣/ ٥٥٩).

أمَّا القول الأول فهو قول لبعض المتقدمين، قال النحاس (ت٣٣٨هـ): ((بِدَمٍ كَذِبٍ مجاز أي ذي كذب))(١٩٨٨، ١٩٥/٢)قال الثعلبي (ت٤٢٧هـ): ((وقيل: بدم ذي كذب؛ لأنَّهُ لم يكن دم يوسف وإنَّما كان دم شاة، وهذا كما يقال: الليلة الهلال))(٢٠٠٢، ٢٠٣/٥) وتعود جذور القول الأول إلى الأخفش (ت٢١٥هـ) والزجاج (ت ٣١١هـ)وقد ذكرنا قوله قبل قليل، واختاره العكبري (ت٦١٦هـ) وهو قول البصريين(ابن السراج، ١٩٨٨، ٣١/٢).

أمَّا القول الثاني فلا تأويل ولا حذف فيه، بل هو على جعل العين نفس المعني، وقال المنتجب عن هذين القولين: ((وكلا الوجهين حسن شائع في كلام القوم))(٢٠٠٦، ٥٥٩/٣) وهو يشبه تمثيل النحاة بـ(جاء رجل عدل) و(رجال عدل) فالنعت بالمصدر أبلغ من غيره، وقد اختار بعض المعاصرين هذا القول هو الأولى، فإن قولهم: مررت برجل عدل، معناه أنه مر برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به، أصبح هو العدل نفسه.

وقد جاء وصف الذات بالمصدر، أو الإخبار بالمصدر عن الذات كثيرًا، وإنْ لم يجعله النحاة قياسًا وكله فيما نرجح على قصد المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى(السامرائي، ٢٠٠٠، ١٩٠/٣).

فظهر مِمَّا سبق أن المنتجب اطلق حكم الحسن على القولين الأول والثاني وهو حكم فيه دقة ونجابة في الرأي إذ صرَّح بهذين القولين جمهرة النحاة والمعربين لكلام الله ويتلاءم مع العربية والقياس والمعنى يقبله، والمبالغة تتطلب هنا تنبيها على كذب قولهم وعدم صدق روايتهم التي قصوها ليعقوب عليه السلام، وكذلك كذب الدم؛ لأنَّهُ لم يكن دم يوسف بل دم جدي ذبحوه والقميص لم يكن ممزقًا فدحضت روايتهم ودليلهم بالمصدر أولى من تقدير مكذوب أو ذي وهو الذي أرجحه في هذه الآية.

والقول الثالث يعود إلى بعض نحويي البصرة؛ وهو أن يقال: هو مصدر بمعنى مفعول، وتأويله: وجاءوا على قميصه بدم مكذوب، كما يقال: ما له عقل ولا معقول، ولا

لـه جلـد ولا لـه مجلـود. والعـرب تفعـل ذلـك كثيـرا، تضـع مفعـولا فـي موضـع المصـدر، والمصـدر فـي موضـع مفعـول، وقـد سـاقه المنتجـب مـن غيـر أن ينسـبه إلـى أحـد ولا أن يرجحه او يضعفه(الطبري، ٢٠٠٠، ٣٨/١٣).

١٣- قال تعالى في سورة ابراهيم (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) (ابراهيم: ٥) لقد اختلف العلماء في (أنْ) الداخلة على الفعل (اخرج) في الآية الكريمة على قولين:

الاول: أن (أنْ) هُنَا المفسرة بمعنى: أي أَخرج، لأن الإرسال فيه معنى القول، كأنه قيل: أرسلناه وقلنا له أخرج، أو لأن الإرسال نوع من القول.

والثاني: أن (أنْ) هنا الناصبة للفعل (اخرج) وقد دخلت على فعل الامر أي: بأن أخرج قومك. وهذا مذهب سيبويه كما يقال: أمرته أن قم والمعنى أمرته أن يقوم ثم حمل على المعنى(النحاس، ١٩٨٨، ٢٢٨/٢).

وكلا القولين ذكرهما المنتجب وقال عن الرأي الثاني: ((وإنَّما حسن أن توصل بفعل الأمر؛ لأنَّ الغرض وصلها بما تكونُ معه في تأويل المصدر وهو الفعل، والأمر وغيره سواء في الفعلية، قال صاحب الكتاب- رحمه الله -: تقول: كتبت إليه أن قم، وأمرته أن قم، إن شئت كانت (أن) وُصلتْ بالأمر والتأويل الخبر، ... قال: ويجوز أن يكون في معنى (أي) ومثله: أرسلت إليه أنْ قم، والمعنى: أي قم، انتهى كلامه))(٢٠٠٦، ٩/٤) ونلحظ أنَّهُ حَسَّنَ القول الثاني ورجحه مستدلًا بقول سيبويه- رحمه الله- وهو عالم العربية المشهور الذي لا منازع في علمه عندما صرح بجواز دخول أنْ المصدرية على الأمر وتبعه النحاة على ذلك(الاستراباذي، ١٩٧٨، ٤٤٠/٤).

فحسن ما رجحه المنتجب وتعليله صحيح لا شك فيه؛ لأنَّ (أن) تصلح أن توصل بفعل الأمر، لأنَّ الغرض وصلها بما تكون معه في تأويل المصدر وهو الفعل والأمر، وغيره سواء في الفعلية.

١٤- قال تعالى (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا) (الكهف، ٤١) والحديث عن (غورًا) يشبه ما تحدثنا به سابقًا في سورة يُوْسف عن قوله تعالى (بدمٍ كذب) فلا حاجة لتكرار الكلام فيما تشابه.

١٥- قوله تعالى: ((ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)) (مريم: ٦٩) اختلف العلماء في حركة (أَيُّهُم) في الآية الكريمة مع اتفاقهم على أنَّها موصولة فأيهم اسم موصول بمعنى الذي وحركتها عند سيبويه حركة بناء لخروجها عن النظائر بالبناء على الضَّم أي: لأنَّها أضيفت وحذف صدر صلتها وهي في محل نصب مفعول به لننزعن، ونقل نصبها أيضا شاذًّا(العكبري، د.ت، ٨٧٨/٢)، ونقل الرَّفع بالضمة لا البناء وفي تخريجه خمسة اقوال:

أحدها: أنها مبتدأ وأشد خبره ; وهو على الحكاية. والتقدير: لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم، فهو على هذا استفهام، وهو قول الخليل

والثاني: كذلك في كونه مبتدأ وخبرًا واستفهامًا، إلَّا أن موضع الجملة نصب بننزعن، وهو فعل معلق عن العمل، ومعناه التمييز; فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه، كقولك: علمت أيهم في الدار، وهو قول يونس (ت١٨٢هـ).

والثالث: أنَّ الجملة مستأنفة، وأي استفهام، ومن زائدة: أي: لننزعن كل شيعة، وهو قول الأخفش (ت٢١٥هـ) والكسائي، وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب.

والرابع: أن (أيهم) مرفوع بشيعة ; لأنَّ معناه تشيع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، وهو على هذا بمعنى الذي، وهو قول المبرد (ت٢٨٥هـ).

والخامس: أن (ننزع) علقت عن العمل; لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا، أو إنْ تشيعوا، ومثله: لأضربن أيهم غضب; أي إنْ غضبوا أو لم يغضبوا، وهو قول يحيى عن الفَرَّاء، وهو أبعدها عن الصَّوَاب(العكبري، د.ت، ٨٧٩/٢).

فقال المنتجبُ معقبًا على الآية السابقة ((ولا يجوز حذف (هو) مع (من)، ويقبح حذفه مع الذي، وقرئ: (تمامًا على الذي أحسنُ) بالرفع، على تقدير حذف صدر الصلة وهو: (هو). وحذف (هو) مع (من) لا يجوز، ومع (الذي) قبيح، ومع (أي) حسن))(٢٠٠٦، ٣٨١/٤) فالقول الذي قاله المنتجب والحكم الذي أَحكمه صحيح لا غبار فيه صرح به جمهرة النحاة ونحاريرهم قال أبو حَيَّان (ت٧٤٥هـ) ((وقراءة من قرأ (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)، و (مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً) برفع (أحسن) و (بعوضة)، أي: على الذي هو

أحسن، ومثلاً ما هو بعوضة. وإنما حسن الحذف مع (أي) لافتقارها إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسن معها تخفيف اللفظ))(الاندلسي، د.ت، ٨٧/٣) فنرى أبا حيان يوافق نقل المنتجب في هذا الامر.

١٦- قال تعالى: (وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى (٢٢) لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى) (طه، ٢٢-٢٣) قال المنتجب في تعلق الأفعال ببعضها بعضًا في هذه الآية: ((قوله: (لِنُرِيَكَ)، ويجوز أن يتعلق بقوله: (وَاضْمُمْ) أو بمحذوف آخر، أي: لنريك من آياتنا الكبرى فَعَلْنا ذلك. فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق بقوله: (تَخْرُجْ)؟ قلت: لا يبعد ذلك، وهو وجه حسن، ولا يجوز أن يتعلق بنفس (آيَةً)؛ لأنَّها قد وصفت بقوله: {أُخْرَى}))(٢٠٠٦، ٤١٤/٤) وقصد المنتجب بالمحذوف الآخر أي: اتيناك آية أخرى أو جعلناها آية والقول الذي حَسَّنَهُ المنتجب هو أحد الأقوال في تعلق (لنريك) وقد لخَّصَها أبو حيان الأندلسي.

وقد صَوَّب ورَجَّح بعض المعاصرين من العلماء ما حَسَّنَه المنتجب دلالة على صواب القول ومنهم ابن عاشور (١٩٧٣م)(١٩٩٧، ١٦/ ٣٠٨).

١٧- قوله تعالى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ} (الانبياء، ٢٢) ساق المنتجب اقوالًا في دلالة (إلا) هنا في هذه الآية الكريمة وذكر في أحدها قولا للفراء الكوفي (د.ت، ٢٠٠/٢) وصرح بحكم الحسن بقوله: ((وعن الفراء: (إلا) هنا بمعنى سوى، وهو حسن، غير أن ما عليه أصحابنا أمتن، لا بل هو الوجه عند من تأمله))(٢٠٠٦، ٤٨٢/٤).

وهو هنا يحسن قول الفراء إلَّا أنَّهُ يقوي ما عليه البصريين من أن (إلا) هنا بمعنى (غير) أي: غير الله فاعرب الاسم الذي بعد (إلا) كإعراب (غير) لو ظهرت فرفع وهذا مذهب البصريين وسيبويه والكسائي.

١٨- قال تعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا)) (الفرقان: ١٠) قرأ العلماء ثلاثة أوجه في الفعل (يجعل) بالجزم والرفع والنصب، فقد قَرَأَ نَافِع (ت١٦٩هـ) وَأَبُو عَمْرو (ت١٥٤هـ) وَحَمْزَة (ت١٥٦هـ)والكسائي وَحَفْص(ت١٨٠هـ) عَن عَاصِم (ت١٢٧هـ) والكسائي عَن أَبى بكر (ت ١٩٣هـ) عَن عَاصِم (وَيجْعَل) بجزم اللَّام، وَقَرَأَ ابْن كثير (ت١٢٠هـ) وَعَاصِم في

رِوَايَة أَبى بكر وَابْن عَامر (ت١١٨هـ) (وَيجْعَل) بِالرَّفْعِ(ابن مجاهد، ١٩٨٠، ٤٦٢)، وقرأ عبيد الله بن موسى (ت٢١٩هـ) وطلحة بن سليمان: (وَيَجْعَلَ لَكَ) بالنصب(ابن جني، ١٩٩٩، ١١٨/٢)، وقد نقل المنتجب الآراء الثلاثة وتحدث عن القولين الأوليين فقال: ((وقوله: (وَيَجْعَلْ لَكَ) قرئ: بالجزم عطفًا على موضع (جَعَلَ)، وموضعه جزم؛ لأنَّهُ جواب الشرط، وقرئ: (ويجعلُ) بالرفع، إما على الاستئناف والقطع مما قبله، أو على العطف على {جَعَلَ}؛ لأنَّ الشرط إذا وقع ماضيًا جاز في جوابه الجزم والرفع، وقد مضى الكلام على هذا في "آل عمران" عند قوله جل ذكره: (وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) بأشبع ما يكون فتكون القراءتان على هذا بمعنى.

ويجوز على قول من أدغم أن تكون اللام أسكنت للإدغام لا للجزم، فتكون القراءتان أيضًا بمعنى، فاعرفه فإنَّ فيه أدنى إشكال، ويعضده قول بعض أهل العلم: إنَّ (إِنْ شَاءَ) بمعنى قد شاء، وهذا حسن لما فيه من الحتم وليس بموقوف على المشيئة))(٢٠٠٦، ٨/٥).

والذي يعنينا من هذه الأقوال هو حكم الحسن الذي اطلقه المنتجب على من قدر (إِنْ شاء) بمعنى (قد شاءَ) وهذا القول لم ينسبه المنتجب الى أحد هو قول قُطْرُب (ت٢٠٦هـ) كما نقل عنه(الانصاري، ١٩٨٥، ٣٩)، وقد عضد بهذا القول والحكم القول الذي ساقه على أنَّ اللام اسكن ادغامًا لا جزمًا وهو قول للزمخشري إذ قال في تفسيره: ((ويجوز في (وَيَجْعَل لَّكَ) إذا أدغمت : أن تكون اللام في تقدير الجزم والرفع جميعاً))(د.ت، ٢٧١/٣).

فظهر مِمَّا سبق أن قول المنتجب في ذكره حكم الحسن على قوله تعالى: (إن شاء) بمعنى (قَد شَاء) يقبله المعنى؛ لأنَّ العرب تستعمل (قد) للتَّحقيق والتَّوكيد والتَّقريب أيضًا مع الماضي، وهنا جاءت على حتمية المشيئة وتحقيقها لا محالة فهو معنى مقبول وحسن أيضًا.

١٩- قال تعالى في سورة فاطر: ((رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ)) (فاطر: ٣٧) ذكر المنتجب قراءتين في قوله تعالى: (ما يتذكَّر) الأولى القراءة المتواترة التي عليها القراء العشرة وهي (مَا يَتَذَكَّرُ)

والثانية قراءة الادغام (ما يذكر فيه) من أذكر على الإدغام وهي قراءة الأعمش(ابن عطية، ٢٠٠٢، ٤٤١/٤)، ونقل المنتجب هذه القراءة وعقب عليها بحكم الحسن إذ قال: ((وقرئ: (يذّكر) بإدغام التاء في الذال بعد قلبها ذالًا، وهو حسن))(٢٠٠٦، ٣٣١/٥) وَاجْتِلَابِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ مَلْفُوظًا بِهَا فِي الدَّرْجِ هنا، وحكم الحسن الذي اطلقه المنتجب هنا لم أجد أحدًا سَبَقَهُ أو تابعه فيه ولا أدري علام اعتمد في تحسين هذا القول الذي تفرَّد به، ولعلَّه راه يوافق مواضع الادغام المعروفة عند العرب والتي أثبتها القُرَّاء فحَسَّن هذا الوجه، فادغام التَّاء في الذَّال جائز سائغ لاجتماعهما في التقارب المخرجي فحسن هذا الادغام كما ذهب إليه المنتجب، ويبدو أيضًا أنَّ حكم الحسن الذي ساقه لم يتوثق كثيرًا المنتجب في اطلاقه مع ما اطلقه النحاة فجعل كل سائع شائع حسنًا وهذا الموضع أحدها.

٢٠- قال تعالى: ((بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ)) (يس: ٢٧) ذكر العلماء في (ما) الواردة في الآية الكريمة أوجه عدة وهي: إمَّا أنْ تكون مصدرية والتقدير: بغفرانه، وقيل بل هي موصولة والتقدير: بالذنب الذي غفره، وقيل: هي استفهامية(الاندلسي، ٢٠٠٠، ٩/ ٥٨) ذكر الفراء أنَّها تصلح للاستفهام ووافقه عليها الزَّجاج (١٩٨٨، ٢٨٣/٤) وقد ذكر المنتجب هذه الآراء الثلاثة وذكر عن من قال بمجيئها استفهامية هنا: ((وأن تكون استفهامية، بمعنى: أي شيء؟ أي: بأي شيء غفر لي ربي؟ وفيها معنى التعجب، كأنه تعجب من مغفرة الله له، تقليلًا لعلمه وتعظيمًا لمغفرة ربه، وهذا وجه حسن جيد من جهة المعنى، لكنَّه ضعيف من جهة إثبات الألف مع (ما)، والأجود طرحها معها للفرق بين الاستفهام والخبر في حال السعة والاختيار وإن كان إثباتها جائزًا وهو الأصل، نحو بما فعلت هذا؟ وبم فعلت؟ فطرحها أجود وعليه سائر ما في التنزيل، نحو: (فِيمَ كُنْتُمْ) (النساء: ٩٧) و (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) (الحجر: ٥٤) وشبههما))(٢٠٠٦، ٣٤٥/٥) وهو يحسن معنى الاستفهام هنا إلا أنَّهُ يضعفه من جهة الاعراب لعدم حذف الألف من اسم الاستفهام؛ لأنَّ الحذفَ واجب ولا يمكن حمل القران الكريم على الشَّاذ والضَّعيف؛ لأنَّ بقاء الألف مع ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر مختصٌّ بالضَّرورة عند الجمهور، وأجاز الفَرَّاء والزَّجاج والزَّمَخشري وغيرهم بقاء

الألف مع الاستفهام، ونلحظ أنَّ المنتجب كان مع قول الجمهور الذي يضعف بقاء الألف مع (ما) فضُعِّف قول الفراء من جهة الإعراب مع استحسانه من جهة المعنى.

٢١- قال تعالى (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) (يس: ٣٩) ذهب أكثر العلماء إلى أنَّ وزن (عُرْجُوْن) في الآية المتقدمة هو (فُعْلُوْل) والنُّون فيه أصلية واختاره الراغب (ت٥٠٢هـ) والسَّمين (ت٧٥٦هـ)(١٩٩٦، ٤٨/٣)، أي معناه: العذق اليابس، ومنهم من قال: إنَّ وزنه (فنعول)، ومنهم من قال (فُعْلُوْن) ونونه على هذا القول زائدة، وهذا الأخير نُسِبَ إلى الزَّجَّاج (١٩٨٨، ٢٨٨/٤) وارتضاه الزمخشري وغيره، وقالَ المنتجب بعد نقله الرأي الأول والأخير: ((وليس بفُعْلُون، لأنَّ فُعْلُونًا ليسَ في كلامهم، وقال أبو إسحاق: هو فُعْلُون من الانعراج، وهو الانعطاف، وهذا حسن جيد من جهة المعنى، ولكن ضعيف شاذ من جهة عدم نظيره في كلام القوم))(٢٠٠٦، ٣٢٥/٥).

وقصد هنا المنتجب بأبي إسحاق أي: الزجاج، ونقل هذا الوزن أي: الأخير جمهرة من المفسرين(الزمخشري، د.ت، ١٩/٤) واللغويين وذكر ابن سيده (ت٤٥٨هـ) القولين إلَّا أنَّهُ احتج ببيت لرؤبة على كونها أصلية أي: على وزن (فعلول) ونقل أيضًا القياس في كونها على وزن (فعلون) وبأنَّها زائدة كزيادتها في زيتون(ابن سيده، ٢٠٠٠، ٤٣٢/٢)، فلا حجة للمنتجب في جعله ضعيفًا شَاذًّا؛ لأنَّهُ مختار من كثير من علماء العربية حتى إنَّ أبا علي الفارسي وابن جني وابن الأثير (ت٦٠٦هـ) وكثير من اللغويين من اختاروا هذا القول، فحسن المعنى في زيادة النون فهو على وزن فعلون او فعلول إذا قُلنا أنَّ النُّون أصلية، فلا عبرة بتضعيفه وجيّد ما ذهبَ إليه المنتجب من جعله حسنًا من جهةِ المعنى ولو ذكر أنَّهُ قولٌ معتبر لكثير من أئمة اللغة وعصبها برأسهم لكان أحسن، وقد اعتمد في نقله على أنَّ العرب لم تسمع على وزن (فعلون) بأحرف اصلية وهو صحيح في هذا الأمر إلا أنَّ بعض الألفاظ جاءت وبعضها متأول(الاستراباذي، ١٩٧٥، ١٦/١).

٢٢- قال تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (الصافات، ٩٦) اختلف العلماء في توجيه (ما) الواردة في النص الكريم وذكر المنتجب الهمذاني هذه الأوجه فقال في أحدها: ((في (ما) أوجه:

أنْ تكون مصدرية منصوبة المحل عطفًا على الكاف والميم في (خَلَقَكُمْ)، أي: والله خلقكم وعملكم، وهذا وجه حسن لما فيه من الدليل على أنَّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى خيرًا كان أو شرًا))(٢٠٠٦، ٣٨٩/٥) وهذا المعنى والتوجيه الذي اختاره الهمذاني هو توجيه صحيح سليم وذهب إليه كثير من المفسرين والمعنى أنَّ الله خلقكم وأعمالكم وهذه الآية عندهم قاعدة في خلق أفعال العباد وذلك موافق لمذهب أهل السنة في ذلك(١٩٩٣، ٥٤٩/٤) ورجحه ابن كثير(ت٧٧٤هـ)(١٩٩٩، ٧/ ٢٦) وكثير من العلماء

وقيل: إنَّ (ما) استفهامية.

وقيل: بل هي موصولة ورجحه السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ).

وقيل: نافية، فحكم الحسن الذي ساقه الهمذاني هنا كان مع ما المصدرية وهو يوافق أحد الأقوال فيها والتي ساقها هو، وهو مسبوق باختيار هذا القول من علماء ومفسرين، ويبدو أنَّه اختار حسن هذا القول من عقيدته الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة بأنَّ أفعال العباد مخلوقة حسنها وشرها فاطلق حكم الحسن على ما وافقة عقيدته من مسالة نحوية.

٢٣- قال تعالى: ((يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)) (الزخرف: ٧١) ذكر الهمذاني قراءتين في هذه الآية الكريمة، القراءة الأولى هي التي في المصحف وهي قراءة الجمهور (تشتهيه) والقراءة الثانية: (تشتهي) بحذف الهاء وكلا القراءتين متواترتان عن النبي ﷺ وقال عن هاتين القراءتين: (((ما تشتهى). قرئ: بحذف العائد إلى الموصول، وهو (ما)، لطول الموصول بالصلة. و (تشتهيه) بإثباته وهو الأصل، وكلاهما حسن، وعلى الحذف أكثر التنزيل))(٢٠٠٦، ٥٦٢/٥) فقرأ أبو جعفر (ت١٣٠هـ) ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم (تشتهيه)، وقرأ الباقون (تشتهي) بغير ياء(١٩٨٠، ٥٨٨)، ونلحظ أنَّ كلا القراءتين صحيحتان ولهما وجه صريح وصحيح في العربية فإذا حذف العائد تكون (تشتهي) بلا هاء، وإذا لم يحذف تكون (تشتهيه) بالهاء وطول الصلة وقصرها هو من يجوز الحذف، وكذلك الاختصار حسن الحذف كما ذكر بعض العلماء وصرحوا بحسن هذا الحذف والإبقاء كما ذهب إليه المنتجب، وكذلك نرى أنَّهُ ذكر في نهاية المسالة أنَّ

الحذف هو الأكثر في كلام الله تعالى وهو الصحيح ومنه قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (الفرقان: ٤١).

٢٤- قال تعالى: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ) (الجمعة: ٨) ذكرَ المنتجب الهمذاني الذي يقوم بحثنا حول حكم الحسن عنده فقال هنا أنَّ (فإنَّهُ) الفاء داخلة في خبر (إنَّ)؛ لأنَّ اسمه موصوف بموصول، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، واسم (إن) إذا كان موصولًا جازَ دخول الفاء في الخبر إذا كانت الصلة فعلًا أو ظرفًا، كقولك: إن الذي يأتيني فمكرم، وإن الذي في الدار فمكرم، وكذلك إذا كان اسم إن موصوفًا بموصول نحو: إن الشخص الذي يأتيني فمكرم، وذكر بعد هذا حكم الحسن في قراءة ابن مسعود فقال: ((وفي حرف ابن مسعود رضي الله عنه: (إنه ملاقيكم) بغير فاء، وهو حسن جائز عند أهل هذه الصناعة))(٢٠٠٦، ١٥١/٦)، أمَّا تحقيق هذه القراءة فإن نسبتها إلى ابن مسعود فيه نظر، فابن مسعود الصَّحابي الجليل (ت٣٢هـ) قرأ من (فإنه) أي: إنَّها محذوفة كاملة (ان) والفاء لا الفاء وحدها كما ذكر الرازي (٢٠٠٠، ٥٤١/٣) أمَّا القراءة التي ذكرها المنتجب بحذف الفاء من (فانه) فهي قراءة زيد بن علي (ت١٢٢هـ) كما ذكر ذلك العلماء(الاندلسي، ٢٠٠٠، ١٧٣/١٠)، ويكون تخريج الحسن عند الهمذاني في حكمه أنه مستأنف، وحينئذ يكون الخبر نفس الموصول.

٢٥- قال تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) (القيامة: ٣١) اعتدنا في كلام المنتجب الهمذاني أنَّهُ يُكْثِر من ذكر الأحكام النحوية ويستعمل النقد النحوي لكثير من المسائل النحوية واللغوية وهنا تظهر مسالة تكرار لا النافية غير العاملة فيقول عن هذه الآية الكريمة: ((أي لم يتصدق ولم يصل، و (لا) هنا بمعنى (لم)، والدليل على أن لا نافية بمعنى (لم) إتيان (لكن) بعدها؛ لأنَّ الاستدراك لا يكون إلَّا بعد النفي، وإنَّما حَسُنَ دخولها على الماضي لأجل التكرار، كما تقول: لا قامَ ولا قعد، أي: لم يَقُم ولم يقعد))(٢٠٠٦، ٢٨٣/٦). وحسَّن المنتجب هذا الوجه؛ لأنَّ (لا) النَّافية إذا دَخَلت على الفعل الماضي والأكثر في دخولها على الماضي أنْ يعطف عليها نفي آخر وهذه من القواعد المُسَلَّمة في النحو العربي، قال الأخفشُ ((أي: فَلَمْ يصدّق ولم يصلّ. كما تقول: ذَهَبَ فَلاَ جاءَني ولا جاءَك))(١٩٩٠، ٤٠/٤)، وكذلك ذكرَ الفَرَّاءُ من قبل هذا فقال:

((لأنَّ العربَ لا تكادُ تفرد (لا) في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عز وجل: فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى))(د.ت، ٢٦٤/٣). ويؤيد ما ذهب إليهِ المنتجب من حسن هذا مجي لكن بعدها وصرح بهذا النحاس من قبل اذ قال: ((وفي الآية المعنى لم يصدّق ولم يصلّ يدل على هذا وَلكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى))(١٩٨٨. ٦٠/٥).

فحصل مِمَّا سبق أنَّ الحسن عند المنتجب هنا قصد به الجائز والأكثر في كلام العرب؛ لأنَّ عدم تكرارها قليل ومؤول؛ لأنَّ الأصل تكرارها.

الخاتمة والنتائج

بعد هذه الرحلة البحثية في حكم الحَسَن عند المنتجب الهمذاني في كتابه (الفريد في إعراب القران المجيد) توصَّل الباحثُ إلى جملةِ أمور منها:

١- يعدُّ المنتجب الهمذاني من علماء العربية والقراءات القرآنية، ويعدُّ كتابه (الفريد في إعراب القران المجيد) من المصنفات العظيمة في هذا العلم.

٢- ظهر لنا أنَّ الحَسَن من الأحكام النحوية المقبولة والتي ارتضاها النحاة وظهر في فترة متقدمة إذ استعمله سيبويه ومن عاصره، ولعلَّه ظهر عند النحاة قبله إلَّا أنَّ مصنفاتهم لم تصلنا.

٣- اطلق المنتجب حكم الحَسَن في المسائل النحوية في (٢٥) موضعًا.

٤- اعتمد في تحسينه القول أو الرأي بالاعتماد على قراءات قرآنية متواترة أو شاذّة.

٥- يدعم تحسينه بنقل عن النحاة والعلماء ولا يكتفي بأن يذكر الحكم.

٦- في بعض الأحيان هو مسبوق بذكر هذا الحكم، إلا أنَّه يطلقه من غير إشارة إلى الذي سبقه بهذه المسألة.

٧- أحيانًا يذكر الأقوال والآراء في مسالة معينة ثم يطلق مصطلح (الحسن) على أحد الآراء أو الرأي الذي يختاره.

٨- يحسن أحيانًا المعنى لا التَّركيب إذا وجد له مخرجًا فيذكر أن هذا حسن من جهة المعنى.

المصادر والمراجع

** القرآن الكريم

- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ١٩٣٢م، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ١٩٩٥م، الشافية في علم التصريف، المكتبة المكية.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، د.ت، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، ٢٠٠٢، معرفة أنواع علوم الحديث او مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية.
- ابن العديم، عمر بن أحمد العقيلي، د.ت، بغية الطلب في تاريخ حلب، دار الفكر.
- ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي السعدي، ١٩٨٣، كتاب الأفعال، عالم الكتب.
- ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، ١٩٨٠، تاريخ أربل، دار الرشيد للنشر.
- ابن جني، ابو الفتح عثمان بن جني، ١٩٥٤، المنصف لابن جني، دار احياء التراث القديم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، ١٩٩٩، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، وزارة الاوقاف المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية.
- ابن جني، ابو الفتح عثمان بن جني،٢٠٠٠، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية.
- ابن جني، عثمان بن جني، د.ت، الخصائص، عالم الكتب.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، ١٩٨٧، جمهرة اللغة، دار العلم للملايين.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ٢٠٠٠، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ١٩٩٦، المخصص، دار إحياء التراث العربي.
- ابن عاشور، الطاهر بن عاشور التونسي، ١٩٨٤، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، ١٩٩٣، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية.
- ابن علان، محمد بن علي البكري، ٢٠١٢، داعي الفلاح لمخبات الاقتراح في النحو، جامعة البعث بحمص.
- ابن قطلوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم، ٢٠١١، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، ١٩٩٩، تفسير القران العظيم، دار الكتب العلمية.
- ابن مالك الاندلسي، محمد بن عبد الله، ١٩٨٥، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، مكتبة ابن تيمية.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، ١٩٨٠، السبعة في القراءات، دار المعارف مصر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، ١٩٩٤، لسان العرب، دار صادر بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف الانصاري، ١٩٨٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر دمشق.
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، ١٩٩٩، أسرار العربية، دار الارقم بن ابي الارقم.
- ابو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ٢٠٠٣، الانصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الاندلسي، ٢٠٠٠، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر بيروت.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ١٩٨٣، تحفة الأريب بما في القران من الغريب، المكتب الاسلامي.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، د.ت، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم دمشق، دار كنوز اشبيليا.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ١٩٩٣، الحجة للقراء السبعة، دار المأمون للتراث.
- ابو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٨٧، المسائل الحلبيات، دار القلم للطباعة والنشر دمشق.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، ٢٠٠١، تهذيب اللغة، دار احياء التراث العربي.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد، ١٩٩٨، أنوار التنزيل وأسرار التأويل،، دار احياء التراث العربي.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، ٢٠٠٢، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القران) دار احياء التراث العربي.
- الحميداوي، نزار بنيان شمكلي، ٢٠١١، الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية.
- الحنبلي، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، ١٩٨٦، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير.
- الخطيب، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، ٢٠٠٢، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، د.ت، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية.
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ١٩٩٧، معرفة القراء الكبار، دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ١٩٨٥، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ١٩٩٣، تاريخ الإسلام، دار الكتاب العربي.
- الرازي، ابن أبي حاتم الرازي، ١٩٩٩م، تفسير ابن أبي حاتم، ط٣، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، ١٩٧٥، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، ١٩٧٨، شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قاريونس.
- الزجاج، إبراهيم بن السري، ١٩٨٨، معاني القران وإعرابه، عالم الكتب.
- زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، ٢٠٠١، إعراب القران، لا.نا.
- الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر، ١٩٨٧، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، ١٩٩٨، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية.
- السامرائي، فاضل صالح السامرائي، ٢٠٠٠، معاني النحو، دار الفكر العربي.
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم، د.ت، بحر العلوم، دار الفكر.
- السمين الحلبي، ابو العباس أحمد بن يوسف، د.ت، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم.دمشق.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، ١٩٩٦، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٨٨، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٨٩، الاقتراح في علم أصول النحو، دار القلم.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ت، بغية الوعاة، المكتبة العصرية. لبنان.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، ٢٠٠٠، الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي.
- الطبري، محمد بن جرير الطبري، ٢٠٠٠، جامع البيان، مؤسسة الرسالة.
- عبد الله عثمان عبد الرحمن، ٢٠٠١، جهود المنتجب الهمذاني اللغوية من خلال كتابه الفريد في إعراب القران المجيد، جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، د.ت، التبيان في إعراب القران، عيسى البابي الحلبي.
- الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، ٢٠٠٠، مفاتيح الغيب، دار احياء التراث العربي.
- الفراء، يحيى بن زياد الفراء الكوفي، د.ت، معاني القران، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، ٢٠٠٣، الجامع لأحكام القران، دار عالم الكتب الرياض.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، ٢٠٠٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي.
- مكي القيسي، مكي بن أبي طالب القيسي، ١٩٨٥، مشكل إعراب القران، مؤسسة الرسالة.
- المنتجب الهمذاني، المُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد، ٢٠٠٦، الفريد في إعراب القران المجيد، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، ١٩٨٨، إعراب القران، دار عالم الكتب.
- اليافعي، عفيف الدين عبد الله بن أسعد، ١٩٩٧، مرآة الجنان، دار الكتب العلمية.

الملخص:

يُعَدُ الحَسَن من المصطلحات المقبولة عند النُّحاة، فإذا اطلق على المسالة أو المثال فيعني أنَّهُ مقبول بدرجة جيدة، واختيار كتاب 'الفريد' للمنتجب الهمذاني؛ لأنَّهُ أوسع كتب إعراب القران المطبوعة، وقد استعمل المنتجب حكم الحَسَن في (٢٥) موضعًا في أغلبها يعتمد على قراءة متواترة أو شاذَّة أو وجهًا ذكره المفسرون، وأحيانا يطلق حكم الحَسَن بالاعتماد على قاعدة نحوية عند النحاة البصريين أو الكوفيين، أو قال بها أحد النحاة، وأحيانًا يحكم على المسألة بالحسن بالاعتماد على وجه من العربية، وأحيانًا يذكر الأوجه الإعرابية في كلمة ما ويختار أحدها ويطلق حكم الحَسَن على أحدها أو على الذي اختاره، وكذلك جاءت بعض المسائل وقد اطلق عليها حكم الحسن بالنظر إلى المعنى لا التركيب، وهذا يدل على مقدرة في علم المعاني والدلالة والتعبير والبلاغة، وكذلك ظهر أنَّ بعض المرات يطلق الحسن وقد سبقه فيه بعض النحاة وعلماء التفسير، وأيضًا يوافقه عليه المتأخرون عنه.

الكلمات المفتاحية: الحسَن، المنتجب الهمذاني، الفريد، إعراب، القرآن المجيد .

Abstract:

Al-Hassan (acceptable) is one of the terms coined by the grammarians. If it is called to an issue or example، it means that it is acceptable to a good degree. The book "Al-Farid" by Al-Munjab Al-Hamadhani" is selected because it is the widest written parsing book of the Qur'an، and Al-Munjab used the rule of al-Hassan in (25) places, most of which he depends on a frequent or irregular reading or a parse mentioned by the commentators. Sometimes the rule of al-Hassan is indicated by relying on a grammatical rule of the Basri or Kufic grammarians. Some other times he depends on what other grammarians said. In other cases, the judgment is done on the base of an Arabic reading. Also, there are times where he mentions the syntactic aspects of a word and chooses one of them to apply Al-Hassan judgment on it or on the one chooses it. Also, there are cases where the judgment is done in view of the meaning of the word instead of its constitution which shows his ability in semantics and rhetoric. Further, there appear some instances where some grammarians and scholars of interpretation preceded him in establishing the same judgment, in addition to those who came later who also agree with him.

Keywords: Al-Hassan, Al-Muntajab Al-Hamdhani, Al-Farid, Arabization, The Glorious Qur'an.